# مقاربة سوسيو– قانونية لمهنة المحاماة في الجزائر

# Socio-legal approach to the legal profession in Algeria

**د/ مسعود رزيق**

**جامعة العربي التبسي– تبسة –**

**messaoud.rezig@univ-tebessa.dz**

**الملخص**

تسعى هذه الدراسة لاستعراض التراث السوسيولوجي لمهنة المحاماة في الجزائر ضمن السياق السوسيو– قانوني، بتشخيص الواقع لهذه الفئة الاجتماعية ودورها في تحقيق النظام والأمن والاستقرار الاجتماعي في إطار السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية.

كما تبحث في كيفية تحديث وتطوير هذه المهنة القضائية في المراحل الراهنة والمستقبلية، في إطار ما يعرف بالتنمية القانونية وتعميق المسألة بالمزاوجة بين الفهم والتحليل، ومن ثم تفسير تنوع وتعدد صور وأشكال ممارسة مهنة المحاماة في إطار إصلاح السياسات في ظل التحولات الراهنة من جهة، والتحديات الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية من جهة أخرى، والتي لها تأثيراتها العميقة على طبيعة هذه المهنة.

**الكلمات المفتاحية: مقاربة؛ سوسيو– قانونية؛ مهنة المحاماة؛ الجزائر.**

**Abstract**

This study seeks to review the sociological heritage of the legal profession in Algeria within the Socio-legal context, by diagnosing the reality of this social group and its role in achieving order, security and social stability within the framework of the social policy of the Algerian state.

It also examines how to modernize and develop this judicial profession in the current and future stages, within the framework of what is known as legal development and deepening the issue by mixing understanding and analysis, and then explaining the diversity and multiplicity of images and forms of the practice of the legal profession in the context of policy reform in light of current transformations on the one hand, and in light of economic challenges, cultural, and social, on the other hand, which have profound implications for the content of the nature of this profession.

**Keywords**: **Socio-legal; approach; Legal Profession; Algeria.**

**- مقدمة:**

يعتبر التحليل السوسيولوجي للمهن والتنظيمات القانونية من أهم الدراسات السوسيولوجية الحديثة كونه يركز علي الجانبين التقييمي والتحليلي، حيث تعتبر من أهم المداخل الحديثة التي تعالج دراسة المهن القضائية من خلال عمليات الكفاءة والفاعلية وتحقيق الأهداف، وكيفية تحديث وتطوير هذه المهن القضائية في المراحل الراهنة والمستقبلية، في إطار ما يعرف بالتنمية القانونية، مثل فئة المحامين أو فئة القضاة أو هيئات المحلفين أو الشرطة أو العاملين عموما في مجال الخدمات القانونية، كما يعكس اهتمام علماء الاجتماع والقانون بدراسة مهنة المحاماة خلال النصف الأخير من القرن الحالي مدى تصدع الكثير من الروابط والعلاقات الاجتماعية في أوساط هذه الفئة، من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بين المسؤولية المهنية والسلوك العام لهذه الفئة وتحليل مكونات وحدود هذه المسؤولية ونوعية مكانتها المهنية الاجتماعية.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة في حقل علم الاجتماع القانوني، لتسلط الضوء على واقع وآفاق مهنة المحاماة في المجتمع الجزائري، ودورها في تحقيق النظام والأمن والاستقرار الاجتماعي في إطار السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية.

ولمعالجة أبعاد هذه الإشكالية، سنتطرق للمحاور التالية:

- أولا: المقاربات النظرية للمهن.
- ثانيا: الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاماة في الجزائر.
- ثالثا: الأبعاد السوسيولوجية لمهنة المحاماة في الجزائر.

**1. المقاربات النظرية للمهن:**

تهتم المقاربة النظرية لمهنة المحاماة في الإطار التخصصي والمعرفي من حيث البناء النظري والدراسات المتعددة في تاريخ السوسيولوجيا التي تناولتها والظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأت فيها هذه الدراسات، اذ نجد تقاطع عدة

تخصصات في القراءة السوسيولوجية لمهنة المحاماة كعلم الاجتماع المهن وعلم اجتماع القانون وعلم اجتماع التنظيم. لكن قبل التطرق لمختلف المقاربات النظرية للمهن، نعرض بصفة موجزة تعريف مفهوم المهنة وأهم مراحل تطور الدراسات السوسيولوجية حولها.

### 1.1. مفهوم المهنة:

قديما استخدمت كلمة مهنة للدلالة عن عدة معاني مختلفة، وتطور مفهومها مع التغير الاجتماعي الذي شهدته جميع الظواهر الاجتماعية في المجتمعات البشرية المختلفة، حيث كان أقدم استخدام لها يشير إلى أعمال من حصلوا على تدريب أكاديمي أو درجة علمية كالمدرسين وعلماء الاجتماع والمهندسين وامتد مع توسيع حركة الصناعة إلى أعمال من يحتاجون إلى خبرة وتدريب علميين[1].

كما شدد "ماكس فيبر" على أهمية المهن في المجتمع الغربي الحديث، ويرى في عملية الامتهان العبور من نظام اجتماعي تقليدي إلى نظام اجتماعي يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها، حيث تخصص لهم تعويضات وفقا لمعايير "عقلانية" للكفاءة والتخصص، فالمهنة ليست أبدا موروثة لكنها مرادة ويتم تحملها كمهمة[2] ، أي أن المهنة أصبحت في المجتمعات المتطورة هي التي تحدد مركز صاحبها في نظر المجتمع ولم تعد أصوله الاجتماعية أو الطبقية هي التي تحدد مركزه.

أما "تالكوت بارسونز" فقد حدد العناصر المشكلة لمفهوم المهنة، فمن جهة أن المهن تشكل وحدات مجتمعية حول القيم نفسها والالتزام الخلقي نفسه للخدمة، ومن جهة أخرى أن المكانة المهنية مرخصة بفضل معرفة علمية تطبيقية.

---

[1]– إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب،2007، ص.26.

[2] – احمد براهيمي، أخلاقيات المهنة بين النصر والممارسة، جامعة تلمسان: رسالة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا،2007، ص.26.

إن كلمة مهنة تعبر في استخدامها العام عن الأعمال التي تتطلب معرفة متخصصة ومهارة مكتسبة مسبقا، كما أن هناك من يعرف المهنة بأنها عمل يشغله الفرد بعد أن يتلقى دراسة نظرية كافية وتدريبا عمليا طويلا في مراكز أو مدارس أو جامعات، فالمهنة تتطلب مجموعة من المهارات والمعارف النظرية والقواعد والإجراءات التي تحدد طبيعة العمل في إطارها كالمحاماة والطب والهندسة وغيرها[3].

**2.1. مراحل تطور الدراسات السوسيولوجية للمهن:**

لقد لخص "مارتينو" تطور الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع المهن في أربع مراحل أو محطات أساسية على النحو التالي:

– **المرحلة الأولى:** من بداية القرن الماضي إلى غاية الستينات، والتي يعتبرها المرحلة الكلاسيكية والتي شهدت محاولات بلورة الفرق بين المهن وباقي الأعمال والأشغال الأخرى، وتعتبر الأطروحات الوظيفية خير مثال على هذه الفترة.

– **المرحلة الثانية:** بدأت هذه الفترة منذ الخمسينات، حيث تبنت فيها النظرية التفاعلية كاتجاه معاكس للوظيفية، وكانت أول المقاربات التي ركزت على ضرورة المعرفة العلمية وروح الخدمة في عملية التحليل السوسيولوجي للمهن.

– **المرحلة الثالثة:** تميزت فترة الستينات بالنقد الموجه للأطروحات الوظيفية، وظهور المقاربات الصراعية، التي جعلت من مسألة السلطة أو القوة الرهان الأساسي للمهن؛ ولذلك يرى بعض المحللين الاجتماعين أن السوسيولوجيا أصبحت في مهب الصراع الإيديولوجي.

– **المرحلة الرابعة:** أخيرا، ومنذ بداية العقد الموالي، انفتح علم اجتماع المهن على تساؤلات وإشكاليات جديدة؛ حيث شهد تطورات واحتجاجات ضده، خاصة على

---

[3] - طاهر الغالبي، صالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. الأردن: دار وائل للنشر،2005، ص.168.

مقارباته النظرية، وقد تم التركيز في هذه الانتقادات أساسا على عملية بناء موضوع لهذا الحقل المعرفي، أي المهنة[4].

لكن رغم هذه الانتقادات استمر علم الاجتماع المهن في التطور، وأصبح موضوع المهن يحظى بالاهتمام بوصفه مشكلة سوسيولوجية وتاريخية، وليست المثال الذي ينبغي أن تبلغه كافة الأنشطة المدفوعة الأجر، وقد انصب الاهتمام على خصائصها الذاتية، ولذلك كثيرا ما يتم تفضيل المقاربات القائمة على المقارنات المهنية في المجتمعات المختلفة، حيث اتسمت هذه الدراسات بمحاولة الإجابة علي بعض الاشكاليات الجديدة :مثل التوترات التي تعيشها فئة مهنية معينة، وما هي التحولات التي تطرأ عليها في إطار المنظمات المهنية، خاصة الآثار الاجتماعية والسياسية والثقافية الناجمة عنها.

### 3.1. المقاربات السوسيولوجية للمهن:

إن حقل علم الاجتماع المهن ليس متجانسا، فهو يعرف مقا ربات مختلفة ومتنوعة، ومتنافسة أحيانا لبعضها البعض؛ لكن رغم كل هذا فهناك اجماع على الإرادة المحورية لتحليل العلاقة المعقدة والمتشابكة بين المعرفة النظرية والممارسة الميدانية، حيث تتمثل هذه المقاربات فيما يلي:

#### 1.3.1. المهنة من منظور علم الاجتماع:

لقد عرف "أليوت" المهنة بأنها "ظاهرة اجتماعية يمكن ملاحظتها ووصفها وتحليل عناصرها وتبين العوامل المختلفة التي تؤثر فيها وتعمل على نموها أو ذبولها، ويرى بأنها عمل يحتاج إلى مهارة وقواعد خاصة به[5]"، كما أنها أيضا وظيفة مبنية على أساس من العلم والخبرة، اختيرت اختيارا مناسبا حسب مجال العمل الخاص بها، وهي

---

[4]- DUBART, C;.La Socialisation .Construction des identités sociales et professionnelles ; Paris: Armand Colin. 1991; p.140.

[5] - نورالدين محمد، عبد الجواد، مهنة التعليم في دول الخليج العربي، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج،1993ص.23.

تتطلب مهارات وتخصصات معينة وتحكمها قوانين وآداب لتنظيم العمل به، وقد اعتبر" تايلور" أن المهنة نشاط يرتبط بسوق العمل، ويشبع حاجات الفرد الأساسية، وهي تحدد الوضع الاجتماعي للفرد[6].

والملاحظ في الواقع الاجتماعي أن كل مهنة تخضع لمقاييس ومعايير تنظمها وتحدد طريقة نشاطها، كما أن لقواعد التحليل في مجال سوسيولوجيا المهن علاقة مباشرة بالظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أسسته التيارات الكلاسيكية الثلاثة لهذه المقاربات من خلفيات اجتماعية وفكرية (دوركايم، ماكس فيبر، وتالكوت بارسونز).

ورغم أن حقل علم الاجتماع المهن ليس متجانسا، بسبب تنوع واختلاف النظريات والمقاربات وفق الرؤى والمدارس الفكرية، لكن هناك اتفاق على الرغبة المحورية لتحليل العلاقة المعقدة والمتشابكة بين المعرفة المقننة والممارسة [7]، وعليه سنتناول بنوع من الإيجاز هذه المقاربات النظرية على النحو التالي:

**2.3.1. المقاربة الوظيفية:**

يتميز الاتجاه الوظيفي عن التيارات الأخرى التي تناولت موضوع المهن حسب رأي كل من "ويلنسكي" و"غود" بتبنيهما مرجعيتين أساسيتين: تتمثل الأولى في طبيعة المهن المكونة من مجموعات موحدة تضبطها نفس المعايير القيمية والثقافية وتخضع لنفس الأخلاقيات السلوكية المهنية أما المرجعية الثانية فإن الوضع المهني لهاته الفئة يتطلب معرفة علمية لها، بحيث لا يقتصر الأمر فقط على الممارسة.

كما يري"ايميل دوركايم" أن المهنة تندرج ضمن تقسيم العمل الاجتماعي من حيث

---

[6] - كمال عبد الحميد، الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني. الأسس النظرية والمنهجية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،2002، ص.ص. 143-144.

[7] - نورالدين زمام، حميدة جرو، المهنة في التراث السوسيولوجي وعوامل تغير مكانته. بسكرة: مجلة دفات المخبر. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد 17، 2016، ص.18.

تعدد وتنوع الحاجات التي تؤدي إلى تنوع العلاقات الاجتماعية، وتظهر لدى الأفراد التخصصات في المهن داخل المجتمع الذي يسوده التضامن العضوي في مقابل التضامن الآلي الذي به علاقات بسيطة ومتشابه ويحكمه ضمير اجتماعي قوي، بحيث أن المهن فيه تقليدية وبسيطة[8].

في حين يحلل "ماكس فيبر" المهن بناء علي طبيعة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيري العمل من منظور عقلاني في ترشيد السلوك الاجتماعي للفاعلين من خلال تحليل نوعية التخصص القانوني لدي المحامين وكيفية تعيينهم حسب طبيعة كل من التدريب والتعليم القانوني، الذي أدى بدوره إلى ظهور فئة المحامين المحترفين أو المهنيين، باعتبارهم من الفاعلين في المجتمع، وعليه يجب أن يكونوا أكثر ثقافة قانونية لمواجهة التحديات ومتطلبات العصر، مما دفع بهم إلى الاهتمام أكثر بتطوير مهنتهم مقابل إهمال مصالحهم الخاصة، عن طريق تعزيز مستواهم الثقافي و المهني التعليمي القانوني، كدافع لتطوير مهنة المحاماة خاصة أن المنازعات لم تعد على المستوى المحلي أو القومي بل تعدت ذلك إلى المستوى العالمي.

أما عالم الاجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز" فقد عمق تحليلات سابقيه من خلال انجازه لدراسة حول مهنة الطب، حيث تظهر أهمية تحليلاته للمهن القانونية في انتهاجه نفس اتجاه "روسكو باوند "حينما حرص على تحليل بعض من السير الذاتية لعديد من المحامين والقضاة المشهورين والتي تعد نموذجا مميزا يندرج بصورة مباشرة في مجال المهن القانونية، خاصة وأنها تأخذ البعد التحليلي التاريخي للعلاقة المتبادلة بين الأدوار لهذه الفئة من الفئات المهنية القانونية وبين نوعية الفئات المهنية والاجتماعية الأخرى، وتقديمهم للخدمات القانونية والتشريعية بصورة عامة، على

[8] - هدي، بلقماري، مقاربة سوسيولوجية لمهنة المحاماة في الجزائر. جامعة الجلفة: مجلة أنسنة للبحوث والدراسات عدد 7، 2013، ص.82.

اعتبار كل ما قدمه كل من " باوند و بارسونز " يظهر أنه في هذه المرحلة من الإنتاج المعرفي حول بيولوجيا المهن القانونية، قد تم التركيز على فئتين مهنيتين هما فئة المحامين وفئة القضاة[9].

**3.3.1. المقاربة التفاعلية:**

ظهر هذا الاتجاه البديل للوظيفية بفضل إسهامات" ايفريت هوج " الذي دشن الحقبة الثانية لمدرسة شيكاغو، وقد اعتبر البعض أن ذلك قد شكل ثورة سوسيولوجية، فقد اتخذ علماء الاجتماع التفاعليون في مسعاهم العلمي موقفا بنائيا بالأساس، حيث يرون" بأن الأفراد يشكلون واقعهم من خلال تصنيف العالم حسب إرادتهم وفرض تصورهم للوضع على الآخرين، فمن وجهة نظرهم أن ما يميز المهن ليس الكثير من المعارف المتخصصة والعقلانية أو روح نكران الذات من أجل خدمة المجتمع، ولكن ما يميزها في واقع الأمر هو قدرتها على جعل المجتمع يعترف بوضعها الخاص والمتميز، وهذا ما أظهره بقوة "بيكر" و "هيوز"[10] فضلا عن ذلك فإن المقاربة التفاعلية لها الفضل في تسليط الضوء بوضوح على الخصائص التي تتحلى بها المهن، فمع حصولها على اعتراف اجتماعي معين فهي تستخدم ذلك لاحتكار التكوين وممارسة النشاط المهني.

إن النظرية التفاعلية على الرغم من أخذها للفرد كقاعدة في مقاربة الوقائع والظواهر الاجتماعية، إلا أنها لا تأخذه كمبدأ في التحليل، بل أنها على مستوى التحليل تأخذ الفرد في فعله المتبادل مع الآخرين.

---

[9] – Chamy .F. ; La Sociologie des Profession; Paris: Edition PUF; 2009, p.15.

[10] - نورالدين زمام، حميدة جرو، مرجع سابق،ص.20.

**4.3.1. المقاربة الصراعية:**

يرى اتجاه الصراع بأن المهن تحتل ضمن تتويج العمل المكانة الأعلى، وعليه يصبح الاحتراف (التمهين) عملية تهدف إلى أخذ أو الحفاظ على بعض السلطات لممارسة مهنة وإنتاج المعرفة التي تقوم عليها هذه الممارسة وتوظيف واعتماد أعضاء، وبهذا تُساهم المهن مباشرة في إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية، ويلاحظ البعض أن هذه المقاربة تنقسم إلى تيارين رئيسيين :أحدهما مستوحى من الفقه الماركسي "ماركس" والآخر من أراء "ماكس فيبر"، حيث تتبنى هذه المقاربة تعريفا نقديا للمهن، فموضوع"علم اجتماع المهن لا يتمثل في المفاضلة بين البذرة الجيدة والنبات السيئ، ولكن في الإحاطة برهانات المكانة، والألعاب الاجتماعية التي تسمح للنخبة بالتفاعل مع مجموعة من الشركاء وقهرها أو حمايتها[11].

ويتفق أصحاب هذا الاتجاه مع أنصار المقاربة التفاعلية بأن المهن مُكونات اجتماعية، وبالتالي ما يميزها عن غيرها هو الاعتراف الاجتماعي وليس جودة المعرفة، ونوعية الخدمة التي تقدمها، كما يؤكدون بشكل خاص على أهمية المنافسة في العمليات للسيطرة على السوق وعلى شروط العمل.

**5.3.1. المهن من منظور علم الاجتماع القانوني**

ركزت تحليلات علماء الاجتماع القانوني على فتح مجالات جديدة تعد موضع اهتمام كثير من المتخصصين في العلوم الإنسانية والقائمين على وضع السياسات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، حيث ظهرت مجموعة التحليلات التي سعت إلى تطوير سوسيولوجيا المهن القانونية ودراسة كل من الفئات المهنية القانونية وتحليل بعض القضايا الحديثة مثل دراسة التنشئة والثقافة القانونية والعلاقة بين البناء

[11] - نفس المرجع، ص.22.

الاجتماعي المتغير ونوعية الايديولوجيا القانونية وتأثير كل من الأخلاق والمسؤولية المهنية والقانونية على طبيعة النظام القانوني ومؤسسات وتنظيماته المختلفة، ونوعية الخدمات التي تقوم بتقديمها في المجتمع الحديث وانعكاساتها على السياسة الاجتماعية العامة.

كما تميزت كثير من جهود تحليلات الباحثين في حقل علم الاجتماع القانوني بتنوع مجالات الدراسات في إطار سوسيولوجيا المهن القضائية، حيث تضمنت خمسة مداخل[12] نوجزها على النحو التالي:

**6.3.1. التحليل السوسيولوجي لتاريخ المهن القانونية:** ويهتم بدراسة الأبعاد السوسيو-تاريخية للمهن القضائية والتطور التاريخي حتى العصر الحديث، والتعرف على بعض الخصائص العامة لهذه المهن والتركيز على تحليل عدد من المتغيرات السوسيولوجية، مثل القيم والمعتقدات القانونية والايديولوجية ومدي انعكاسها على السلوك المهني.

أ. **المدخل المقارن لدراسة المهن القانونية:** ويعتمد هذا النوع من الدراسات على المنهج المقارن في دراسة المهن القانونية ومقارنتها بفئات قانونية أخرى، سواء في نفس المجتمع أو مقارنتها بمجتمعات أخرى، وإبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف من ناحية السمات العامة والأهداف.

**ب. الثقافة والتنشئة القانونية:** يحاول علم الاجتماع القانوني في هذا النوع من الدراسات تأكيد العلاقة الارتباطية بين الثقافة والتعليم القانوني على الأفراد المهنيين القانونين مثل المحامين والقضاة، حول المهن القضائية، وهل توجد فعلا علاقة تبادلية بين كل من الثقافة والمجتمع وانعكاسها على السلوك المهني للفئات المهنية القانونية.

ج. البناء الاجتماعي والايديولوجيا القانونية: يتميز هذا الحقل المعرفي بالبحث في

---

[12] - عبد الله، محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع القانوني. النشأة التطورية والمداخل النظرية الحديثة والدراسات الميدانية. بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص.377.

الواقع الفعلي الأيديولوجي للمهن القانونية، وما مدي تأثيره وتأثره بالبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع، ودراسة نوعية العلاقة المتبادلة بين البناء الاجتماعي والنظام القانوني ومساهمتهما في تشكيل الايديولوجيات القانونية.

**د. الأخلاق والمسؤولية المهنية القانونية:** يتصف هذا النوع من الأبحاث بالحداثة بحكم تطور المجالات الجديدة التي ترتبط بسوسيولوجيا المهن القانونية، والتي تبحث فيما مدي تأثير كل من الأخلاق المهنية والمسؤوليات القانونية للفئات المهنية القانونية على تقديم الخدمات القانونية في المجتمع، وهل توجد فاعلية لتطوير هذه الأخلاقيات والمسؤوليات للفئات المهنية القانونية.

## 2. الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاماة في الجزائر

### 1.2. تعريف مهنة المحاماة

إن مصطلح المحاماة لم يكن موجودا في كتب الفقهاء المتقدمين، وإنما يستخدمونه للتعبير عن الوكالة على الخصومة، ويرجع اشتقاق عبارة محامي لغة من فعل حمي أي دافع والضيم، أما عن كلمة "Avocat" التي تقابل عبارة محام باللغة العربية فهي مشتقة من العبارة اللاتينية "Avocatus " وتعني الشخص الذي نلجأ إليه طلبا للمساعدة والمشورة[13].

وقد عرف المحاماة الكثير من فقهاء القانون، نختار منها تعريف"بندر اليحيى" بقوله:" المقصود بالمحاماة اصطلاحا مرافعة شخص مختص عن غيره أمام جهة مختصة، بطلب أو دفع حق معلوم تدخله النيابة حال الحياة، وبذل المشورة بعوض معلوم".

كما عرف المشرع الجزائري مهنة المحاماة في المادة الأولى من القانون 04-91 المؤرخ في8 يناير سنة 1991 المنظم لمهنة المحاماة بأنها " مهنة حرّة مستقلة تعمل

[13] - محمد توفيق، إسكندر، المحاماة في الجزائر مهنة ومسؤولية، الجزائر: دار المحمدية العامة،1991، ص.20.

على احترام حفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة وتعمل على احترام مبدأ سيادة القانون وضمان الدفاع عن حقوق المواطن وحرياته".

من هذا التعريف نستخلص أن مهنة المحاماة قائمة على الدفاع عن حقوق الغير والتوعية القانونية للمواطنين بحقوقهم وواجباتهم وتقديم المشورة، وبالتالي فهي أهم المهن وأشرفها، وليس من بين المهن ما يسمو على المحاماة شرفا وجلالا.

**2.2. أهمية المحاماة**

للمحاماة أهمية بالغة ودور بارز في العملية القضائية ابتداء من نشوء القضية إلى الفصل فيها وانتهائها، حيث تشكل أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها العدالة، فهي تعمل على مساعدة القضاء في إبراز الحقائق، لتأتي أحكامه معبرة عن روح العدل، وإقرار الحق، خاصة مع تعقد الحياة اليومية وتعدد المعاملات التجارية وتضارب المصالح، مما أدى إلى كثرة المنازعات والجرائم والجنايات بين أفراد المجتمع، كل هذا يرسخ أهمي المحامي في التقاضي والاستشارات سواء لعموم الناس أو لأطراف النزاع أياً كان نوعه أو القضاء، وعليه يمكن أن نعرض أهمية المحاماة ودور المحامي في التقاضي في النقاط التالية:

أ. الكثير من أفراد المجتمع يجهل الأحكام القانونية والإجراءات القضائية المتبعة أمام المحاكم، فاللجوء للمحامي لطلب الاستشارة والتوضيح أو التأسيس في القضية والترافع والدفاع عنه وفق القوانين المعمول بها.

ب. هناك من يضيع حقه في عملية التقاضي بسبب جهله للقوانين والإجراءات، وخاصة التقنيات الشكلية والمواعيد والعرائض، مما ينعكس سلبيا على مصالحه وحقوقه، فوجود المحامي في بعض القضايا يبعث الطمأنينة في نفس موكله، كما يجنب القاضي سماع الدعاوى الكيدية أو الباطلة، لأن من واجبات المحامي عدم التوكل عمن يظهر له بطلان دعواه.

ج.عدم تفرغ بعض الأشخاص بسبب كثرة الارتباطات والسفر، مما يعوقهم من مراجعة

المحاكم أو الجهات المختصة، فيضطرون لاتخاذ محامي يقوم مقامهم في المواعيد والجلسات وتمثيلهم في المرافعات دون الحاجة إلى حضورهم إلا في الحالات الضرورة القصوى.

د. يعد المحامي من أعوان القاضي، بدا من حضور التحقيق مع موكله لضمان صحة أقوال وإقراراته حتى صدور الحكم النهائي، لذا فدوره مهم في القضية من حيث ترتيبها وتحريرها أو الإجابة عن الدعوى بوضوح واحتراف، وهذا يساعد القاضي على تصور القضية وسرعة البت فيها.

هـ. للمحامي دور كبير في إنهاء الدعاوى عن طريق الصلح قبل وصولها للمحاكم، خاصة المحامين الذين يتمتعون بالخبرة الطويلة في مجال القضاء ويتبوؤون مكانة اجتماعية مرموقة، يسعون لحل النزاع وديا خاصة في القضايا الأسرية الحساسة، وهذا واجب المحامي في تقديم المصلحة العامة على مصلحته الخاصة.

**3.2. التطور التاريخي لمهنة المحاماة في الجزائر**

عرفت مهنة المحاماة منذ فجر التاريخ، فقد وجد عند المصريين القدماء منذ عام 778ق.م. جماعة من أهل العلم يقدمون المشورة للمتخاصمين، وعند السومريين القدماء وفي عهد حمورابي عام 1750ق.م كان لكل خصم في خصومة مدنية أو جنائية حق توكيل غيره للمطالبة بحقه أو براءته، ويرجع أول استعمال لمصطلح (Adrocatus) الي زمن "سيشرون" (106. 43 ق.م) في العهد الروماني حيث استعمل لأول مرة ويقصد به الصديق او المساعد، وأصبح يستخدم هذا الاصطلاح بمعناه الحديث المحامي في عصر الإمبراطورية الإغريقية الأولى[14].

كما يرجع تاريخ انشاء اول نقابة الي عهد الامبراطور الروماني"جوستنيان" وذلك من اجل تحديد وتمييز الوكلاء بنوعيهم الوكيل المدني والوكيل بالعمولة عن الاخريين من

[14] ـ حسن سعيد، عداي، واجبات والتزامات المحامي في حماية حقوق الإنسان: في ضوء قانون المحاماة العراقي النافذ، العراق: مجلة كلية التراث الجامعة، عدد 12 .2012، ص.4.

أصحاب الحرف والمهن المعروفة آنذاك، وبذلك أصبح للمحامين حق تكوين رابطة مهنية خاصة كما يرجع أول تنظيم أداري ومهني للمحاماة في البلاد الإسلامية الى عام 1292 هـ. الموافق 1876 م، حيث أصدرت الدولة العثمانية نظام وكلاء الدعاوى، أما في الجزائر فقد مرت مهنة المحاماة عبر ثلاثة مراحل، ابتداء من الدولة العثمانية، ثم مرحلة الاحتلال الفرنسي، وفي الأخير مرحلة الاستقلال، إلى غاية صدور القانون رقم 13/07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013.

**1.3.2. المحاماة خلال الحكم العثماني**

كانت الجزائر مثل سائر الدول الإسلامية في المغرب العربي والمشرق العربي تعتمد على " الوكالة المأجورة " وكانت في العهود الإسلامية الأولى لا تعقد إلا إذا تعذر على الخصم أن يحضر بنفسه إلى المحكمة الشرعية، فان إعاقة حضوره مرض، أو كان غائبا، عقد " وكالة " لـ" وكيل " ينوبه، كما أن مهنة المحاماة لم تكن معروفة في التنظيم القضائي الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي عام 1830م، بل كانت تطبق الشريعة الإسلامية على كل الخلافات والمنازعات التي تنشب بين الجزائريين. ولقد أستمر الوضع كما هو عليه خلال الحكم العثماني للجزائر.

**2.3.2. المحاماة في عهد الاستعمار الفرنسي**

بعد احتلال فرنسا الجزائر، أصدرت الجهات المختصة أمر بتاريخ 1834/08/10، يتضمن إنشاء محاكم فرنسية على حساب المحاكم الشرعية التي كانت موجودة وتطبق الشريعة الإسلامية، كما أنشا المستعمر الفرنسي هيئة للمحامين بالجزائر لتدافع وتحمي مصالح الفرنسيين المحتلين والأوروبيين المعمرين، وذلك بقرار تشريعي صادر عن الحاكم العام للجزائر في 1848/04/16 لدي محكمة استئناف الجزائر والمحاكم التابعة لها، ثم تطورت إلى أن صارت مماثلة للنظام المعمول به في فرنسا خلال 1928.

تميزت هذه المرحلة بإلغاء المحاكم الشرعية، وإنشاء هيئة للمدافعين وذلك بإبعاد نقابة

المحامين الفرنسيين من الدفاع عن المتقاضين الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية التي تم إحداثها في الجزائر، كما تم إنشاء منظمة المحامين في فترة الاحتلال، وعليه يمكن القول أنه ابتداء من تاريخ 1848/04/16 بدأت مهنة المحاماة تمارس بصفة رسمية في الجزائر وكان أول نقيب فرنسي هو الأستاذ «Moreau– Chabart" 1848– 1850 "، وابتداء من تاريخ 1914/06/29 أصبح الجزائري الحامل لشهادة الليسانس في الحقوق الحق في الترشح لدخول مهنة المحاماة مثله مثل الفرنسيين.

**3.3.2. تنظيم مهنة المحاماة في التشريع الجزائري**

لقد مر تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر بعدة تعديلات ومحطات، ومن أبرز القوانين التي نظمت هذه المهنة الأمر 61/202 و الأمر 75/61، وكذلك قانون تنظيم مهنة المحاماة 91/04، ثم القانون رقم 13/07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013.

فبعد الاستقلال ونتيجة لعوامل عديدة موضوعية لم يكن بوسع الدولة الجزائرية الحديثة أن تباشر تعويض التشريعات الاستعمارية بتشريعات وطنية، لذا صدر القانون 62/175 ، الذي يمدد العمل بالقوانين الفرنسية، ثم أعيد تنظيم هذه المهنة تماما في الجزائر مع الإصلاح القضائي، وذلك بمقتضى الأمر 67/202 ويعتبر أول قانون جزائري ينظم مهنة المحاماة بعد الاستقلال وبالتالي وضع حد لسريان التشريع الفرنسي في مجال ممارسة مهنة المحاماة، لكن هذا الأمر ألغي بمقتضى الأمر 72/60 المؤرخ في 72/11/13، الذي جاء بإصلاحات جذرية تتعلق بالتسجيل في الجدول واليمين الدستورية والتدريب، ثم أعيد تنظيم المهنة بقواعد جديدة بمقتضى الأمر 75/61المؤرخ في 75/09/26 الذي تضمن تقليص فترة التدريب، كذلك أعيدت صياغة اليمين القانونية وتحديد مدة الخدمة المدنية، واحداث تغيرات في الهياكل التنظيمية، كما تم اعتماد المحامين لدي المجلس الأعلى.

وبصدور القانون رقم 91/04 في ظروف اجتماعية وسياسية خاصة، برزت بعد صدور دستور 1989 الذي جاء بنظام سياسي جديد يقوم على التعددية الحزبية،

والفصل بين السلطات، وبالتالي توسيع مجال الحقوق وممارسة الحريات السياسية والاجتماعية في المجتمع، ومن أبرز مظاهره تنظيم مهنة المحاماة على المستوي الجهوي وعلى المستوى الوطني والمتمثل في ثلاث أجهزة[15] (الاتحاد الوطني لمنظمة المحامين، لجنة الطعن الوطنية، الندوة الوطنية للمحامين).

وأخيرا القانون رقم 13/07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 الذي جاء بتعديلات جذرية تتعلق بشروط الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة، وإنشاء المدارس الجهوية لتكوين المحامين، فرغم صدور القانون الجديد في العدد الأخير من الجريدة الرسمية ودخوله حيز التنفيذ والمصادقة على النظام الداخلي وصدور المرسوم التنفيذي93 / 90 ، إلا أننا نلاحظ نقائص بالنسبة لهذا القانون ينبغي على وزارة العدل تداركها في أقرب وقت، لأن استمرارها يؤثر على السير الحسن لجهاز العدالة.

**4. الأبعاد السوسيولوجية لمهنة المحاماة في الجزائر**

تتمحور الأبعاد السوسيولوجية لمهنة المحاماة أساسا في قضايا المواطن وديناميةالمجتمع المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يرتبط الجانب المعرفي بأفكار أساسية حول مسار هذه المهنة، فهذا التناول السوسيولوجي لمهنة المحاماة في الجزائر يبرز أهم العناصر التي تنشط من خلالها هذه المهنة والطريقة التي نظمت بها، كما تتطلب المقاربة السوسيولوجية لمهنة المحاماة تسليط الضوء على عدة جوانب، أهمها:

1. الطريقة المعتمدة في تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر منذ نشأتها الي يومنا هذا.
2. المتطلبات العلمية من شهادات ومؤهلات تحتاجها هذه المهنة.
3. مقارنة الخطاب الذي بوئها مكانة مرموقة أمام باقي الخطابات التي تنتجها باقي المهن الأخرى من أجل تحقيق مشروعية اجتماعية.

---

[15] - يوسف دلاندة، أصول ممارسة مهنة المحاماة وفق القانون الجزائري، الجزائر: دار الهدى، 2000، ص.62.

لذا يمكن أن نتناول من حيث التحليل السوسيولوجي الإمبريقي لمهنة المحاماة في الجزائر ثلاث متغيرات:

**1.4. متغير البعد الذاتي**

يبدأ اختيار المهنة دائما بتقييم الذات ومدي استعدادها لمباشرة المهنة المستقبلية وتحديد الأهداف الصحيحة، حيث تتشكل بنية الاستعدادات المكتسبة من خلال تشخيص وإدراك الواقع الاجتماعي، والتعامل معه وفق ما تفتضيه مواقعهم في المجال الاجتماعي وتمكنهم من بناء تمثيلاتهم في إطار بناء شبكة علاقات اجتماعية ومهنية في المحيط العملي، وهذا لا يتم عن معزل من تأثير بعض العوامل الاجتماعية، كمكانة مهنة المحاماة في البناء الاجتماعي الجزائري، والأخذ بعين الاعتبار معطيات المهنة أي الجانب المادي، وكذلك الآفاق المستقبلية لتطوير الذات في المجال المهني، كما يتمثل المحك الحقيقي لاختبار القدرات وإمكانية المحامي هو مباشرة المهنة على أرض الواقع، فبرغم أن هذه المهنة تتطلب امتلاك مسبق لاستعدادات ذاتية ومؤهلات علمية لكن الممارسة الفعلية هي التي تكشف مدي استعداد الشخص وصلاحيته للممارسة هذا النشاط المهني.

**2.4. متغير البعد الاقتصادي**

في الحقيقة هناك العديد من المحامين اختاروا هذه المهنة بدافع مادي بحت، معتقدين أنهم سيجنون مداخل معتبرة تسمح لهم بتحقيق نوع من الاستقلالية المهنية وتضمن لهم العيش الكريم، خاصة القضايا الكبيرة كالجنايات مثلا، التي توفر لهم موارد ومداخيل معتبرة. لكن في الواقع هناك عدة اعتبارات هي التي تحدد كم المداخيل المادية من هذه المهنة، أهمها:

1. السمعة والشهرة التي يتمتع بها المحامي في الوسط الاجتماعي.
2. خبرة المحامي وتجربته في مجال التقاضي
3. كفاءة المحامي المهنية، وعلاقاته بسلك القضاء.

4. صرامة المحامي وجديته في مجال تنظيم وضبط القضايا.
5. حسن التعامل مع الموكلين واحترامهم.

والملاحظ أن مهنة المحاماة قد شهدت تطورا ملحوظا في المجتمع الجزائري من حيث الأعداد، خاصة مع دخول المرأة معترك هذه المهنة، مما جعل المحامين يتقاضون أتعابا رمزية، وآخرين يتقاضون أتعابا مرتفعة جدا، مما دفع بالبعض منهم، وخاصة فئة المبتدئين بالانسحاب وترك مجال هذه المهنة.

**3.4. متغير البعد الاجتماعي**

إن ميلاد مهنة المحاماة في الجزائر بشكلها الحالي لم تكن طبيعية، بل دخيلة على حركية مجتمعنا التقليدي أو بالأحرى هي موروث من الاستعمار الفرنسي، حيث ارتبطت مهنة المحاماة في أذهان الكثير من الناس بصورة المحامي الذي لا يهمه من قضايا الناس سوى الكسب ولا يعنيه إن كان موكله مجرما قاتلا أو لصا، هذه الصورة المشوهة ينفيها أهل الاختصاص ولا تعكس واقع الممارسة الفعلية.

كذلك هناك اعتقاد شائع بمجتمعنا بأن دراسة الحقوق أسهل تخصص في الجامعة الجزائرية، ولا يتطلب أكثر من الحفظ، لذلك فالمحاماة في نظر الكثيرين هي مهنة مريحة وأسهل طريق للكسب، بينما في الواقع المحامي يمارس عمله كغيره من أصحاب مهن المتاعب.

لكن إذا نظرنا إلى مسألة التمايز الاجتماعي في سوسيولوجيا الجماعات بين الفئات الاجتماعية المختلفة من حيث تباين المراكز والأدوار الاجتماعية نجد ان المحامي في الجزائر ينتمي إلى الطبقة المتوسطة، بحيث لا يعتبر شخصا محظوظا ومميزا، ولا يعتبر كذلك شخصا مهمشا، أي انه في نفس الوقت غير محروم وغير ثري، وهنا يعكس تصور المحامي في الحقيقة موقعه هو بالذات وليس موقع المهنة ككل، بدليل أن المحامي لا يشعر بأنه يحتل مكانة مرموقة في المجتمع، فهم يبدون تشاؤما إزاء المهنة التي يمارسونها، ففي نظرهم المشكل في الجزائر لا يكمن في النصوص، لأنها

متوفرة ومتطورة بل يكمن في عدم تطور إجراءات التقاضي وعدم تكيفها مع معطيات الواقع، زيادة علي غياب مجتمع مثقف و ديمقراطي يسمح بتطوير مهنة المحاماة وعدم وجود كذلك منظومة قضائية منسجمة و مضبوطة.

**خاتمة**

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية، تبقي النظرة المستقبلية لفئة المحامين في الجزائر غير واضحة المعالم، ولا تسموا لتطلعات المجتمع الجزائري الذي يحلم بدولة العدالة والقانون، وهذا بسبب النقائص المتعلقة بقانون تنظيم مهنة المحاماة من جهة، حيث أورث ممارسة عشوائية للمهنة دفعت بالكثيرين إلى مغادرتها على حساب مهن أكثر استقرارا وأمنا اقتصاديين، ومن جهة أخرى مشاكل متعلقة بالضمانات الممنوحة لهم، وحقوقهم في الحماية الاجتماعية.

وعليه فإن أي عملية إصلاحية حقيقية، لابد أن تستند إلى مقاربة سوسيو–قانونية تبلور رؤيتها التشخيصية لواقع مهنة المحاماة في بلادنا على ضوء التحولات الاجتماعية والمجتمعية وفي إطار الثقافة القانونية وتمثلها لدور المحامي باعتباره من الفاعلين الاجتماعين من جهة ومهنته مكملة لجهاز العدالة والقضاء من جهة أخرى.

إن مهنة المحاماة لا تتطور إلا في إطار تطور الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية لمجتمع ما، ففي البلدان المتقدمة تطورت مهنة المحاماة مع بروز الشركات الصناعية والتجارية والخدماتية الكبرى، بالإضافة إلى أن الجو الديمقراطي الحر إذا كان سائدا في بلد ما سيؤثر إيجابيا على نزاهة واحترافية مهنة المحاماة، وأكثر من ذلك فإذا كان الرأسمال التعليمي لشعب من الشعوب ثريا تطورت نظرة الأفراد إلى هذه المهنة.

## - قائمة المراجع:


1- الزيات، ك.ع.ح. (2002). العمل وعلم الاجتماع المهني. الأسس النظرية والمنهجية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

2- الغالبي ط.م.م، العامري ص.م.م. (2005). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال الأردن: دار وائل للنشر.

3- اسكندر، م.ت. (1991). المحاماة في الجزائر مهنة ومسِؤولية، الجزائر: دار المحمدية العامة.

4- بلقماري، هـ. (2013)، مقاربة سوسيولوجية لمهنة المحاماة في الجزائر. جامعة الجلفة: مجلة أنسنة للبحوث والدراسات عدد 7.

5- براهيمي ا. (2007). أخلاقيات المهنة بين النصر والممارسة، جامعة تلمسان: رسالة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا.

6- دلاندة، ي. (2000). أصول ممارسة مهنة المحاماة وفق القانون الجزائري الجزائر: دار الهدى.

7- زمام، ن.د، جرو، ح. (2016). المهنة في التراث السوسيولوجي وعوامل تغير مكانته. بسكرة: مجلة دفات المخبر. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. عدد 17.

8- مذكور ا. (1975). معجم العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب.

9-عبد الجواد،ن، متولي. م، (1993). مهنة التعليم في دول الخليج العربي، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

10- عبد الرحمن،ع.م. (2002). علم الاجتماع القانوني. النشأة التطورية والمداخل النظرية الحديثة والدراسات الميدانية. بيروت: دار المعرفة الجامعية.

11- عداي، ح.س. (2012). واجبات والتزامات المحامي في حماية حقوق الإنسان: في ضوء قانون المحاماة العراقي النافذ، العراق: مجلة كلية التراث الجامعة، عدد 12.

12- Chamy. F(2009) . La Sociologie des Profession. Paris: Edition PUF.

13- DUBART, C. (1991). La Socialisation .Construction des identités sociales et professionnelles Paris : Armand Colin.